

## منافسة الهواتف الذكية تجبر أوليمبوس على وقف تصنيع الكاميرات

أجبرت هيمنة الهواتف الذكية شركة أوليمبوس اليابانية العريقة على الإعلان عن إيقاف إنتاج آلات التصوير الفوتوغرافي نهائياً بعد أكثر من ثمانية عقود من ظهورها لأول مرة، الأمر الذي يسلب الضوء على احتمال اتخاذ منافسيها في السوق نفس الخطوة مع تراجع حجم مبيعات القطاع.

طوكيو - فاجات أوليمبوس اليابانية أقدم شركة حول العالم في مجال صناعة آلات التصوير الفوتوغرافي القطاع بقرار تاريخي يعلن وصولها إلى خط النهاية في هذا المجال.

وبعد ثمانية عقود في هذه الصناعة، باتت منتجات أوليمبوس من آلات التصوير لا تجد من يشتريها بفعل انتشار الهواتف الذكية.

ومنذ احتدام المنافسة بين عمالقة الهواتف الذكية وتطور تكنولوجيات الجيل الخامس واتساع مجال الصور الرقمية بسطت كبرى الشركات نفوذها على السوق فأصبح مجالاً تنافسياً كبيراً لجودة الصور والتقنيات الحديثة لانتقالها.

وأعلنت الشركة اليابانية في بيان الأربعاء الماضي أنها أوقفت خط إنتاجها من الكاميرات بعد 84 عاماً من انطلاقها.

واعتبر القطاع أن إعلان أوليمبوس عن توقف إنتاجها هو يوم حزين للغاية ويمثل صدمة "تاريخية كبيرة"، اعتباراً للمنزلة الرفيعة للشركة التي شاركت في توثيق العديد من المحطات التي تهم البشرية فضلاً على العديد من الأفلام والمناسبات ورافقت الناس.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) عن الشركة قولها إن "سوق الكاميرات الرقمية الضخم لم يعد مربحاً بالرغم من كل الجهود التي بذلت".

وأشارت إلى أن "منافسة الهواتف الذكية التي أنت إلى تقليص سوق الكاميرات، أحد أهم العوامل المؤثرة في قرارها، وقد سجلت الشركة خسائر في السنوات الثلاث الماضية".

وصنعت الشركة اليابانية أول آلة تصوير عام 1936 بعد سنوات من تخصصها في صناعة الميكروسكوب. وكان ثمن كاميرا سيمبي أوليمبوس 1، التي خرجت عديتها على شكل أكورديون، يتفق راتب شهر في اليابان.

واستمرت الشركة في صناعة الكاميرات لعقود واحتلت مركزاً متقدماً بين الشركات في السوق، لكنها اليوم تجد نفسها تتكبد خسائر بفعل ركود المبيعات.

وبحسب رئيس تحرير مجلة أمتور فوتوغراف، نابجل أرتون، هناك شعور بتعاطف كبير تجاه أوليمبوس بالنظر إلى تاريخها الطويل.

ووصلت الشركة إلى قمة نجاحاتها في سبعينيات القرن الماضي مع ظهور لها مصورون مشهورون مثل بيغيد بابالي ولورد ليتشفيلد.

ويقول أرتون إن "هذه الكاميرات كانت ثورة، لقد كانت صغيرة الحجم وخفيفة الوزن، مصممة بجمال وبنوعية عديتها جيدة".

وأشار إلى أن جمهور الشركة تابع صناعاتها رغم تحديات التقنيات الجديدة، لكن أوليمبوس جذبت جيلاً جديداً مع صناعة الكاميرات الرقمية، التي كانت من روادها.

واستدرك بقوله إن "الهواتف الذكية ابتلعت هذه السوق بسرعة، وأصبحت غير موجودة".

ويرجح محللون في القطاع أن تسير بعض شركات المنافسة مثل كانون في نفس الطريق بعد أن تهاوت تجارة سندات.

وقال مصدر في أحد البنوك "المال اختفى... قد نسترجع القليل خلال عامين مثلاً لكننا سنشطب القرض في الوقت الراهن".

وفقدت الأسهم 98 في المئة منذ أن رفضت إرنست اند يونغ للتدقيق المحاسبي التصديق على حسابات الشركة لعام 2019 في الأسبوع الماضي مما أجبر الرئيس التنفيذي لويركارد على الاستقالة.

وقالت الشركة في وقت سابق إن الأموال التي اختفت من حسابات الشركة وكانت في طريقها إلى بنوك فلبينية قد لا يكون لها وجود من الأصل.

وقد أكد البنك المركزي الفلبيني أنه لم يتلق أي أموال من الشركة الألمانية للمدفوعات.

## السودان ينشئ صندوقاً لتفكيك العقبات التمويلية أمام الصادرات

ملياراً دولار رأس مال الصندوق وبمساهمة بنوك والقطاع الخاص



بضاعة تبحث عن أسواق خارجية

لسياسات لاقتصاد الكلي التي ستدعم برنامجاً مدته 12 شهراً ويخضع لمراقبة الصندوق.

وهذا التحرك يأتي على الرغم من أن الخرطوم لا تزال عليها متأخرات لصندوق النقد بقيمة 1.3 مليار دولار، ما اعتبره خبراء خطوة جيدة من الصندوق لإنقاذ الاقتصاد السوداني بأقصى سرعة.

وكان وزير المالية إبراهيم البدوي قد قال في بداية يونيو الجاري إن بلاده بدأت محادثات مع الصندوق بشأن برنامج غير ممول مما يهدد الطريق أمام الحصول على دعم مالي دولي.

وتحتاج الخرطوم بشدة إلى الحصول على دعم مالي لإعادة تنظيم اقتصادها، والسيطرة على مستويات التضخم وكبح انفلات الجنيه، في الوقت الذي تطبع فيه الحكومة أموالاً لدعم الخبز والوقود والكهرباء.

وقالت الحكومة الأسبوع الماضي إنها ستبدأ تطبيق خطة لاصرف مدفوعات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة بقيمة 1.9 مليار دولار بمساعدة البنك الدولي، وهو برنامج يأمل حمدوك أن يخفف معاناة السودانيين الفقراء فيما تخفض الحكومة الإنفاق على الدعم.

والبرنامج ضروري لتخفيف أثر رفع دعم الوقود وبيع أخرى، وهو ما طلبه مانحون غربيون، والذي كانت تقدر تكلفته بثلاثة مليارات دولار سنوياً.

نتيجة ببطء نشاط القطاعات التجارية والصادرات الإرتجالية للحكومات السابقة.

ونسب وكالة الأنباء الرسمية للناير قوله إن "زيادة الصادرات سوف تحسن سعر الصرف وتخفف معدل التضخم".

واتخذت الخرطوم في أكتوبر الماضي تدابير لإزالة العرقيل أمام الصادرات بعد عقود من السياسات المرتبكة والمتناقضة التي قوضت إدارة الثروات الكبيرة التي تتمتع بها البلاد، دون أن تغفل حجم التحديات التي تواجه تطبيق السياسات الجديدة.

وقالت وزارة المالية حينها إن لديها خطة جديدة لتحريك المبادلات التجارية وإزالة العقبات التي تعرق حركة الصادرات التي تقلص دورها كثيراً خلال العقود الماضية.

ولم تغفل الوزارة حجم التحديات، التي تواجهها تطبيق الإجراءات الجديدة في وقت تواجه فيه الحكومة برئاسة عبدالله حمدوك ضغوطاً شديدة من الأوساط الاقتصادية والشعبية للإسراع في انتاج سياسات اقتصادية تقطع مع الماضي.

ونجحت الحكومة السودانية الثلاثاء الماضي في تجاوز عقبة صندوق النقد الدولي بعد أن وافق على تدقيق مساعدة مالية للهبوض باقتصاد البلاد المتسول.

وذكر صندوق النقد في بيان أن فريقاً تابعاً له توصل إلى اتفاق مع السودان بشأن الإصلاحات الهيكلية

وضع السودان قدماً باتجاه تفكيك العقبات التمويلية أمام تصدير السلع المحلية إلى الخارج بعد أن قرر أخيراً إنشاء صندوق بقيمة ملياري دولار تساهم في رأس ماله عدد من البنوك والقطاع الخاص لمساعدة الشركات على ترويض بضائعها في الأسواق الخارجية.

الخرطوم - كشفت وزارة المالية السودانية أن الحكومة تناهت لإنشاء صندوق لتمويل التجارة بقيمة ملياري دولار لدعم استيراد وتصدير سلع رئيسية مثل القمح، وذلك في ظل تناقص معروض النقد الأجنبي المتداول.

ويأتي الإعلان عن هذه الخطوة بالتزامن مع مؤتمر المانحين المنعقد في برلين والذي تحول عليه الخرطوم من أجل جمع سيولة تساعد على مواجهة الأزمات المالية.

ودفع بطء الحكومة الانتقالية الأوساط الاقتصادية إلى ممارسة المزيد من الضغوط عليها من أجل تفكيك العقبات أمام الصادرات وتوفير المزيد من السيولة النقدية في السوق.

ويرى متابعون لللسان السوداني أن تراكم الأزمات المنجرة عن سنوات حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، وتداعيات أزمة كورونا يشطبان بؤار انتعاش الصادرات، التي تسعى إليها الحكومة في خططها لإصلاح الاقتصاد.

ويواجه الاقتصاد مخاطر جمّة في ظل معدل تضخم يزيد على 100 في المئة وعجز متكرر في الخبز والوقود والأدوية.

### ثني المصدرين عن السوق السوداء وتشجيعهم للتوجه إلى الصندوق يعان من أكبر التحديات

وهو العملة المحلية إلى مستوى منخفض غير مسويق عند نحو 150 جنيهاً سودانياً للدولار في السوق السوداء، مقارنة مع السعر الرسمي البالغ 55 جنيهاً.

وعقب هذه الأنباء انخفض سعر صرف الدولار بشكل طفيف ليصل إلى 141 جنيهاً، بحسب المتعاملين في السوق، غير أنه من المستبعد أن يحافظ على هذا المستوى.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن الصندوق الجديد سساهم فيه أعداد من البنوك المحلية وشركات القطاع الخاص لدعم تصدير الصمغ العربي والماشية والذهب، وتمويل استيراد السلع الأساسية مثل القمح والوقود والأدوية.

وتشمل المساهمات 100 مليون دولار من شركة الجنيدي للذهب التي ربط تحقيق أجزته رويترز بينها وبين شقيق محمد حمدان دقلو نائب رئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان.

ولم يوضح ما هي المحفزات التي سيطرحها الصندوق لثني المصدرين والمصدرين عن السوق السوداء وتشجيعهم للتوجه إلى الصندوق.

ومن المقرر أن يبدأ الأسبوع المقبل نشاط الصندوق، الذي يبدو أنه أحدث حلقة في سلسلة إصلاحات مقترحة منذ شرع السودان هذا الشهر في التفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن تنفيذ برنامج غير ممول قد يهدد الطريق لدعم مالي دولي.

ومنذ فترة تطالب الشركات الحكومة بالإسراع في تنفيذ وعودها وبالمزيد من المرونة في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والسعي إلى فتح أسواق جديدة لها في الخارج لتقليص الواردات وبالتالي تضيق الفجوة الكبيرة في العجز التجاري.

وكان الخبير الاقتصادي محمد الناير قد أكد في وقت سابق أهمية زيادة صادرات السلع التي يتميز بها السودان لتحقيق عائدات من النقد الأجنبي وخفض العجز في الميزان التجاري وتقليص فاتورة الواردات.

وتشير بعض التقديرات إلى أن العجز التجاري للسودان يبلغ قرابة المليار دولار، وهو مبلغ كبير قياساً بدولة تعيش أزمات اقتصادية متتالية

وكانت قيمة الشركة وهي في أوجها تبلغ 28 مليار دولار، والآن ستصبح أول شركة مدرجة في داكس تتوقف عن العمل.

3.57 مليار يورو قيمة ديون الشركة، التي تخرت من خزائنها 1.87 مليار يورو بشكل غير قانوني

وقالت إيركارد في إفصاح تنظيمي بعد أن تقدمت بطلب لإفلاسها إن قدرتها على الاستمرار في النشاط غير مضمونة وإن الإدارة الجديدة قررت التقدم بالطلب أمام محكمة ميونخ "بسبب الإفلاس الوشيك والمديونية المفرطة".

وأوضحت أنه في غياب اتفاق مع المقرضين هناك احتمال لإنهاء

وتعرضت شركة التكنولوجيا المالية، ومقرها ميونخ، للانهايار الداخلي بعد أقل من عامين على تمكنها من دخول قائمة الشركات المدرجة في مؤشر داكس الألماني للأسهم القيادية.

وربط محللون الخطوة المفاجئة بالرئيس التنفيذي المستقيل ماركوس براون، والذي تلاحقه شبهة اختلاس أموال الهم.

ولتقت السلطات في ميونخ الأسبوع الماضي القبض على براون بعد اختفاء نحو 1.87 مليار يورو (2.1 مليار دولار) من شركة المدفوعات الرقمية، في الضيحة التي هزت الصناعة المالية في ألمانيا.

## عملية اختلاس تؤدي إلى انهيار وإيركارد الألمانية

لوايركارد خلف ديونا بنحو 3.5 مليار يورو. ومن ذلك المبلغ، اقترضت الشركة 1.75 مليار يورو من 15 بنكاً و500 مليون يورو من مستثمرين في سندات.

وقال مصدر في أحد البنوك "المال اختفى... قد نسترجع القليل خلال عامين مثلاً لكننا سنشطب القرض في الوقت الراهن".

وتقيم شركة المدفوعات الألمانية ما إذا كانت ستقدم طلباً للمضي قدماً في إجراءات إفلاس أيضاً لشركاتها التابعة، لكنها أشارت إلى أن وحدتها المصرفية وإيركارد بنك أي جي ليست جزءاً من إجراءات إفلاس إيركارد.

وتراجعت أسهم الشركة 80 في المئة لتبلغ أدنى مستوى لها منذ يناير 2006 عقب إعلانها الخطوة.

ونسب وكالة الأنباء الألمانية إلى مصدر مقرب من المحادثات مع الدائنين قوله إن التدهور المفاجئ



التقاط آخر صورة